مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

أزمة المياه في العراق.. رؤية لحل المشكلات بين الدول المتشاطئة

د. حسن عادل

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّةٍ لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وانما تعبر عن رأي كتابُها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

أزمة المياه في العراق.. رؤية لحل المشكلات بين الدول المتشاطئة

د. حسن عادل *

تُعد قضايا المجاري المائية الدولية من أكثر القضايا الساخنة التي تشهدها الساحة الدولية، بسبب الخلافات بين دول المنبع والمصب، ولعل أبرزها الخلافات على الأنهار الواقعة في منطقة الشرق الأوسط بنحو عام[1]*، والأنهار موضوع البحث بشكل خاص، إذ يشهد ملف الموارد المائية العراقية الكثير من الأزمات ذات البعد الخارجي، لوقوع منابع نهر الفرات في الدول المجاورة له، ووقوع اغلب منابع نهر دجلة خارجه، فضلاً عن كون العراق هو المصب الأخير للنهرين، وما الأزمة الأخيرة التي شهدها نهرا دجلة والفرات خلال الأشهر القليلة الماضية إلا نتاج لتأثير البعد الخارجي على الموارد المائية العراقية؛ جراء السياسات المائية المتبعة في دول الجوار، التي تؤثر بنحو مباشر على السياسات المائية العراقية، وتدفع صانعي تلك السياسات لرسم سياساتهم وفقاً لما يمليه عليهم البعد الخارجي، في ظل إنجاز تركيا لمشاريعها التي جعلتها تتحكم في إيراد المياه الواصلة إلى العراق، ولاسيما مياه الفرات، فضلاً عن تحويل إيران لأغلب روافد نهر دجلة الى داخل اراضيها، مايلزم هذه الورقة وضع أهم المشكلات مع الدولتين تحت دائرة الضوء وفقا للاتي:

أولاً: المشكلات المائية مع تركيا

منذ تأسيس الدولتين في العقد الثاني من القرن العشرين، مرت العلاقات العراقية–التركية في مجال المياه بمراحل شائكة، فالمخاوف العراقية من سيطرة دول الجوار على حقوقه المائية لم تكن وليدة السنين الأخيرة، إذ انتبه صانع القرار لهذه المشكلات منذ العهد الملكي، وسارع المفاوضون العراقيون للتفاهم مع تركيا؛ من أجل ضمان الحقوق المكتسبة للعراق في نهري دجلة والفرات التي أوشكت على الافول خلال العقود الثلاثة الأخيرة؛ وبغية الإحاطة بالمشكلة من أبعادها كافة سنتبع التقسيمات الآتية:

1*. لاسيما و إن هذه الأنهار تقع في أكثر المناطق توتراً في العالم، كما أنها من المناطق المهمة عالمياً لماتحتويه من مكامن غزيرة للطاقة الاحفورية ، فضلاً عن كونها ضمن ذات الرقعة الجغرافية لأهم الممرات المائية التجارية العالمية

1. **الأنهار المشتركة والاتفاقات القانونية** : يشترك العراق مع تركيا بنهري دجلة والفرات، اللذين ينبعان من أعالي هضبة الأناضول، ويصبان في شط العرب، وصولاً إلى الخليج العربي، ويشكل النهران حجر الخلاف في العلاقات العراقية–التركية، الذي يتشعب ويتفرع إلى مستويات وجوانب متعددة من وجهة النظر العراقية، فما بين قانوني وسياسي وفني واقتصادي، يجد العراق إن حقوقه تُنتهك، ولا ترعى احتياجاته المائية عند رسم السياسات المائية التركية، لاسيما تلك المتعلقة بإقامة المشاريع على دجلة والفرات. ويزخر الجانب القانوني في مجال المياه بالكثير من الاتفاقيات والمعاهدات، إلا إن تركيا دائماً ما تماطل في مواقفها الرافضة لتقاسم المياه مع العراق، ومن الاتفاقيات المعقودة بين الجانبين (الاتفاق البريطاني/ الفرنسي 1920، معاهدة لوزان 1923، اتفاقية الصداقة وحسن الجوار لعام 1946، برتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا عام 1971، برتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا 1980، ومذكرة عام 2009).

إذ تستند السياسة المائية العراقية من الوجهة القانونية، إلى القواعد والأحكام الخاصة، بتنظيم استخدام مياه نهري دجلة والفرات، بموجب الاتفاقيات المذكورة آنفاً، ويدعو العراق دائماً، للالتزام بتلك الاتفاقيات، فضلاً عن تأكيده على دولية النهرين، وفق مختلف القواعد والمبادئ القانونية الدولية، التي تنظم عملية تقاسم الحصص بين تلك الدول[2]، والتي يترتب عليها إن تكون السيادة على مياههما مشتركة ، وأن تأكيد تركيا على إن مياه النهرين هما مياه عابرة للحدود، وعدم اعترافها بدولية النهرين، لا تبيح لنفسها حقاً مطلقاً في التصرف بمياههما[3]، كما يرفض العراق الرؤية التركية القائمة على إن نهري دجلة والفرات هما نهر واحد، وإن تركيا مستعدة لمناقشة مسألة مياه النهرين من خلال منهج متكامل يشمل جميع أبعاد المشكلات، ويصر المفاوضين العراقيين على حقيقة إن النهرين منفصلين، ولكل منهما ظروفه الخاصة[4]، ولاسما أن الوثائق الموقعة بين البلدين تشير إلى ذلك، ومنها برتوكول عام (1980)[5]، فضلاً عن أن العراق يدعو الدول المتشاطئة

2.سعد جاسم محمد، الأمن المائي العراقي بين مفاهيم السياسة المائية العراقية وإدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية، مجلة كلية المأمون، العدد 32، قسم الجغرافية، كلية المأمون الجامعة، 2018، ص106.

3.كامران رسول سعيد، الاتفاقيات الدولية بين العراق وتركيا بعد الحرب العالمية الأولى إلى نهاية عام 1980 (دراسة تحليلية)، منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، ط بلا، السليمانية، 2012، ص139.

4. إسماعيل داود، مصدر سبق ذكره، ص21.

5.احمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية/التركية في مجال المياه، مجلة العلوم السياسية، العدد 40، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2010، ص40.

دوماً، إلى الالتزام بالقواعد التي تتطلبها مستلزمات الحفاظ على البيئة، وما يتبع ذلك من وجوب اتخاذ إجراءات لمنع ومكافحة تلوث مياه نهري دجلة والفرات، جراء المشاريع الاروائية والمخلفات الأخرى[6].

يمكن القول: إن تركيا تعمدت ولأكثر من ثلاث عقود مضت، وخصوصاً بعد عام (1990)، وما رافقه من تراجع لدور العراق الإقليمي، وانهيار مؤسسات الدولة العراقية بعد عام (2003)، بعدم التوقيع على أي اتفاق يضمن حصة ثابتة للعراق من مياه نهري دجلة والفرات، فضلاً عن صيانة المجرى المائي وسلامته من التلوث، بما يضمن إمداد العراق بمياه صالحة للاستخدامات كافة، كل ذلك يأتي في ظل عدم توقيعها على (اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام 1997) التي أقرتها الأمم المتحدة، ورفضها المطلق لموضوع دولية النهرين، كونهما من وجهة نظرها نهرين تركيين عابرين للحدود، وهو ما أدى إلى ما نشهده اليوم من ملامح أزمة تهدد بجفاف النهرين داخل الأراضي العراقية.

2. **المشاريع المائية التركية وتأثيراتها على العراق:** أقامت تركيا العديد من المنشآت المائية على نهري دجلة والفرات، وهو ما أدى ويؤدي إلى حدوث أضرار بيئية كبيرة على العراق، إذ سنتناول في هذه الفقرة أهم تلك المشاريع، وكيف آثرت على العراق.

1. **مشاريع المياه التركية على نهر الفرات:** يبلغ عدد تلك المشاريع (8) مشاريع للري، وإنتاج الطاقة الكهربائية[7]، ضمن مشروع الـ (GAP) وما قبلهُ، بسعة خزن تتجاوز (90) مليار م3، تهدف لارواء مساحات من الأراضي الزراعية في جنوب وجنوب شرق تركيا، فضلاً عن إنتاج الطاقة الكهرومائية، ولعل اهم تلك المشاريع هي (سد كيبان، سد قره قايا، سد أتاتورك).

6. محمود ذياب الأحمد، العراق والمشاريع المائية التركية، في مجموعة مؤلفين، الأمن المائي العربي، أعمال المؤتمر الدولي الثامن لمركز الدراسات العربي/الأوربي، دار بلال، ط بلا، بيروت، 2000، ص273.
7. وليد رضوان، مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، مصدر سبق ذكره، ص82.

(*) مشروع الـ (GAP) وهو اختصار التسمية التركية للمشروع (Guneydogu Anadolu Projesi) مشروع جنوب شرق الأناضول، بدأت تركيا بإنشائه في بداية ثمانينات القرن الماضي، وهو مشروع ضخم متعدد الجوانب والأغراض، يقام على نهري الفرات ودجلة يتضمن إقامة (21) سد، منها (17) على نهر الفرات، و (4) على نهر دجلة، و (17) محطة لتوليد الطاقة الكهربائية ومشروعات أخرى متنوعة في قطاعات الزراعة والصناعة والمواصلات والاتصالات وغيره، يُنظر وصال العزاوي، القضية الكردية في تركيا حتى عام 1993، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد 36، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2005، ص124.

2. **مشاريع المياه التركية على نهر دجلة:** يبلغ عدد تلك المشاريع (6) مشاريع للري، وإنتاج الطاقة الكهرومائية، وأهمها (مشروع دجلة/قره كيزي، مشروع باطمان، مشروع باطمان/سليفان، مشروع كارزان، مشروع جزره)، فضلاً عن مشروع اليسو الذي يعد من اخطر المشاريع التركية على العراق، لكونه من المشاريع الضخمة، آذ سيعمل على تخفيض منسوب النهر من (20) مليار م3 إلى (9) مليار م3[8]. بسعة خزن (11,40) مليار م3، فيما تولد محطته الكهرومائية طاقة تقدر بـ (1200) ميغاواط[9]، فضلاً عن إرواء أراضي زراعية، وتغذية الأحواض الجوفية في المنطقة المقام فيها[10].

نتيجةً لتعدد تلك المشاريع ما بين إروائية ومنتجة للطاقة الكهرومائية وما تخلفه من مخلفات تؤثر على البيئة والأراضي الزراعية في دولة اسفل النهر (العراق)؛ لذلك يمكن إيجاز أهم الآثار الناتجة عن إقامتها بما يأتي:

1. تردي نوعية مياه النهرين (دجلة، الفرات) في الأجزاء السفلى من مجرييهما؛ بسبب مياه الصرف الناتجة عن مشاريع الري المقامة في دول أعلى النهر، والأسمدة والأملاح الكيمياوية في المياه المستخدمة، فضلاً عن ظاهرة التصحر التي قللت من مساحة الأراضي المزروعة، لاعتمادها على مياه دجلة والفرات[11]، إذ تصل نسب الملوحة في مياه الفرات عند الحدود العراقية–السورية إلى (1000) ملغ/لتر، ومن المتوقع إن تصبح مياه النهر غير صالحة للاستخدام خلال العقود القادمة، إذ لم يتم السيطرة على مياه الصرف، وبحسب (وزارة الموارد المائية)، فإن مياه الفرات الحالية غير صالحة للاستخدام، في بعض أوقات السنة، ولاسيما في المحافظات

8. حامد عبيد حداد، دور تركيا في أزمة المياه في الشرق الأوسط (العراق أنموذجاً)، مصدر سبق ذكره، ص68.

9. أسامة السعيدي، الانعكاسات المستقبلية على إنشاء سد اليسو التركي، مجلة المستقبل العراقي، العدد 13، مركز العراق للأبحاث، بغداد، 2008، ص9.

10. ميادة عبد الكاظم الحجامي، موقف القانون الدولي من سد اليسو التركي، مجلة المستقبل العراقي، العدد 13، مركز العراق للأبحاث، بغداد، 2008، ص26.

11 (*). التصحر: عرفه مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيور عام (1992) بأنه عبارة عن تدهور سطح الأرض جزئياً أو كلياً، وينشأ في المناطق الجافة وشبه الجافة وشبه الرطبة بفعل بعض الأنشطة البشرية وتأثير التغيرات المناخية، يُنظر سوسن صبيح حمدان، اثر التصحر في تدهور البيئة المائية الحياتية في جنوب العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 35، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2011، ص134.

(*) معين حداد، الشرق الأوسط... دراسة جيوبوليتيكية/قضايا الأرض والنفط والمياه، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ط3، بيروت، 2002، ص159.

الجنوبية[12].

2. انخفاض رقعة الأراضي الزراعية، وزيادة مناطق الجفاف، مما سيؤدي لهجرة المزارعين، وهو ما ينتج عنه الكثير من الآثار السلبية اجتماعيا واقتصاديا[13]، فمن المتوقع إن يؤدي تشغيل السد لفقدان العراق لـ (40%) من أراضيه الزراعية.

3. سيؤدي انخفاض مناسيب المياه في دجلة والفرات الى توقف العمل في منظومات الطاقة الكهرومائية، وازدياد مشاكل تشغيل هذه المنظومات، وهذا بدوره سوف يؤثر سلباً بالنسبة لبقية المشاريع الصناعية والإنتاجية التي تعتمد على هذه الطاقة[14].

4. لذلك فقد اقترح العراق عام (2009) على تركيا إضافة بندين لاتفاق الشراكة بينهما، يتعلق الأول بتقاسم الحصص المائية بين الدول التي يعبرها نهري دجلة والفرات، آما البند الثاني فيتعلق بمجالات التعاون وتفعيل فرص الاستثمار، وتبادل الخبرات في القطاع الزراعي، وتنمية الثروة الحيوانية[15].

تسعى تركيا من خلال تلك المشاريع لتحقيق بعض المكاسب السياسية والاقتصادية، المبنية على الاحتياجات الفعلية للمياه في العراق، إذ يؤدي الجانب السياسي والاقتصادي دوراً كبيراً في التوجهات المائية التركية تجاه العراق، الذي يمثل دولة المجرى الأسفل لنهري دجلة والفرات، وتتمثل المكاسب التي تريد تركيا تحقيقها من سياستها المائية تجاه العراق بالآتي:

1. تلويح تركيا باستخدام المياه كورقة ضغط في حال حدوث نزاع مسلح مع العراق، من خلال أطلاق تصاريف تفوق استيعاب أحواض الخزن العراقية[16]، أو بالعكس إن تقوم بحجب المياه

12. جون مارتن ترونداﻻن، المياه والسلام من اجل الناس... حلول ممكنة للنزاعات المائية في الشرق الأوسط، مطبوعات اليونسكو، ترجمة مجدي حنفي وجوزيف أبو نجم، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ط3، فرنسا، 2008، ص163.

13. وليد عبد الحميد صالح، الانعكاسات السلبية للمشاريع التركية لاستثمار مياه حوضي دجلة والفرات على العراق، في مجموعة مؤلفين، الأمن المائي العربي، أعمال المؤتمر الدولي الثامن لمركز الدراسات العربي/الأوربي، دار بلال، ط بلا، بيروت، 2000، ص288.

14. علاء جبار احمد وخضير إبراهيم سلمان، السياسات المائية التركية– السورية وتأثيرها على الواقع المائي في العراق، المجلة السياسية والدولية، العدد 18، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2011، ص365.

15. محمد علي موسى المعموري وثائر محمود رشيد العاني، الأبعاد الاقتصادية لستراتيجية إدارة المياه في ضوء تحديات أزمة المياه وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 31، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2010، ص47.

16. حامد عبيد حداد، دور تركيا في أزمة المياه في الشرق الأوسط (العراق أنموذجاً)، مصدر سبق ذكره، ص72.

عنه، من خلال تحويلها إلى سدودها الكبيرة والكثيرة[17].

2. تطمح تركيا لتحقيق تنمية بشرية وصناعية وزراعية، بهدف التغلب على مشكلات فقرها من ناحية الموارد الطبيعية (النفط، الغاز)، واستثمار هذه التنمية لمقايضتها بالنفط[18]، فتصريحات المسؤولين الأتراك تربط بين المياه والنفط بشكل مباشر وغير مباشر، آذ أشار رئيس وزراء تركيا الأسبق (سليمان ديميريل) إلى (أن سوريا والعراق لا يمكنهما إن تدعيا حقاً في الأنهار التركية، أكثر مما تستطيع أنقرة إن تدعي حقاً في نفطهما، أنها مسألة سيادة. نحن نملك الحق في إن نفعل ما نشاء. منابع الماء تركية، منابع النفط عائدة إليهما. نحن لا نزعم إن لنا حصة في ثرواتهما النفطية، وهما لا تستطيعان المطالبة بحصة من الموارد المائية التركية)[19]، آما الرئيس الأسبق (اوزال) فقد صرح في (6 مايس 1991) قائلاً (بأن العراق إذا لم يصدر النفط عبر تركيا، فأنه لن يكون هنالك ماء للعراق)[20].

3. فتح منافذ للشركات التركية، للدخول للشرق الأوسط، لتسويق خبرتها في مجال ري واستصلاح الأراضي الزراعية، وتنفيذ مشاريع زراعية في تلك البلدان[21].

أخيراً يمكن القول: إن الرغبة التركية في ممارسة دور إقليمي اكبر، وإدارة بوصلة سياساتها الخارجية باتجاه المشرق العربي، بعد تراجع فرص انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، جعلها تناور من مياه نهري دجلة والفرات، التي تعد الشريان الرئيس للعراق، كورقة رابحة تستخدمها للضغط عليه، من أجل الحصول على مكاسب سياسية واقتصادية.

17. رشيد سعدون محمد ووسام وهيب مهدي، السياسة المائية التركية وتأثيرها على الوارد المائي العراقي، مجلة الآداب، العدد 125، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2018، ص297.

18. ابتهال محمد رضا داود، مشكلة المياه في العراق في ضوء المشاريع المائية التركية، مجلة **دراسات دولية، العدد 69، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2017، ص95.**

19. هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، ط1، الرياض، 2001، ص242.

20. محمد صبري إبراهيم، الإدراك البراغماتي لطبيعة مشكلة المياه في العراق... الوصف والحلول لأهم الأبعاد، مجلة النهرين، العدد 5، مركز النهرين للدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2018 ، ص210.

21. حامد عبيد حداد، دور تركيا في أزمة المياه في الشرق الأوسط (العراق أنموذجاً)، مصدر سبق ذكره، ص72.

ثانياً: المشكلات المائية مع إيران

مرت العلاقات العراقية–الإيرانية، منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام (1921)، بالكثير من المشكلات والأزمات، التي وصلت إلى حد نشوب الحرب بين البلدين عام (1980)، ومن أهمها مشكلات الأنهار التي تنبع من إيران وتصب في العراق، فضلاً عن مشكلة شط العرب التي لم يتوصل فيها البلدان إلى حل حتى وقتنا الحاضر.

1. الأنهار المشتركة والمشاريع المائية الإيرانية المقامة عليها:

تمثل الموارد المائية القادمة إلى العراق من ايران حوالي (35 %) من معدل إيراداته السنوية البالغة تاريخيا بحدود (70) مليار متر مكعب، ويمكن تصنيفها، بغرض التبسيط، الى أربع فئات كما يلي[22]:

- الفئة الأولى تمثل منابع الأنهار الكبرى وروافدها في المرتفعات الإيرانية إلى الشرق من حدود العراق الوطنية، وبالأخص نهر الزاب الأسفل، الذي يغذي سد دوكان ويصب بنهر دجلة إلى الشمال من مدينة بيجي، ونهر ديالى الذي يغذي سدَّي دربندخان وحمرين ويصب في دجلة إلى الجنوب من بغداد.
- الفئة الثانية هي الأنهار ومجاري السيول الموسمية، ولاسيما في محافظة واسط جنوب مدينة الكوت بين مدينتي شيخ سعد وعلي الغربي، وفي محافظة ميسان وأشهرها نهرا الطيب ودويريج.
- الفئة الثالثة تتمثل بمياه النهرين الكبيرين وهما نهر الكرخة ونهر كارون، حيث يصب الأول في هور الحويزة جنوب شرق مدينة العمارة، والذي يغذي بدوره نهر دجلة شمال القرنة عن طريق نهر الكسّارة، وشط العرب جنوب القرنة عن طريق نهر السويب، أما نهر كارون فيصب في شط العرب حوالي (30) كم جنوب مدينة البصرة.
- والفئة الرابعة هي مياه شط العرب التي تتكون من مياه الأنهار الأربعة الكبرى دجلة والفرات والكرخة والكارون، والتي تتأثر بظاهرة المد والجزر الطبيعية وتمتزج وفقها بمياه البحر التي تتسبب برفع مناسيب المياه في الشط او خفضها تبعاً لتلك الظاهرة الأزلية.

22. حسن الجنابي ، ملف المياه المشتركة بين العراق وإيران ، مقالة منشورة على موقع DW على الرابط https://p.dw.com/p/1Ak09

ويعود أول ظهور لمشكلات الأنهار بين البلدين لخمسينيات القرن الماضي، عندما قامت إيران بتحويل مجرى عدد من روافد نهر دجلة لداخل أراضيها[23]، وإنشاء عدد من السدود لحجز المياه عن العراق، وهو ما يتعارض مع مبادئ القانون الدولي، التي تنص على عدم جواز تحويل مياه مجرى مائي في دول المنبع والمجرى، بسبب أضراره بسكان دولة المصب[24]، وأهم هذه الأنهار (الزاب الصغير، الوند، كنكير، قره تو، الكارون، الكرخة، شط العرب).

2. **الاتفاقيات الثنائية:** عقد العراق وإيران عدد من الاتفاقيات التي تنظم العلاقة بينهما في مجال المياه، وتلك الاتفاقيات هي (اتفاقية شط العرب عام 1913، اتفاقية عام 1937 لترسيم الحدود بين العراق وإيران، اتفاقية الجزائر عام 1975 بين العراق وإيران).

تباينت المواقف العراقية والإيرانية بعد عام (2003) تجاه سريان الاتفاقية، إذ صرح رئيس مجلس الرئاسة (جلال الطالباني) لوكالة رويترز بتاريخ (18/1/2007) بأن هذه الاتفاقية لاغية، إلا أن مكتب الرئاسة سرعان ما تدارك الأمر، إذ نشر بياناً جاء فيه (إن اتفاقية الجزائر قائمة، وليست ملغية، ولا يجوز لطرف واحد أن يلغيها، وان هذه حقيقة يعرفها فخامة الرئيس، ولم يقصد بتعليقه العابر إلغاء الاتفاقية)[25]، فيما أعلن (وزير خارجية إيران) تمسك بلاده بالاتفاقية قائلًا (بأن الاتفاقيات بين الدول، لا تتعلق بحكم يحل دون آخر)، متناسياً إن بلاده ألغت الكثير من اتفاقيات الشاه[26].

3. **التأثيرات السلبية لمشاريع المياه الإيرانية على العراق:** إن إقامة المشاريع الإيرانية على مجاري الأنهار المشتركة، ألحق خسائر فادحة بالعراق، والتي تمثلت بالآتي:

1. التركيز العالي للأملاح الواردة من إيران، تسبب بآثار على مشاريع الري الحديثة، فضلاً عن أن نقص الوارد المائي لشط العرب، تسبب في اختلاف العلامات الحدودية؛ مما زاد مساحة المياه الإقليمية الإيرانية فيه، وهو ما أدى للتأثير سلباً على الموانئ العراقية، وتسبب نقص الإيرادات

23. صاحب الربيعي، الأنهار الدولية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص49.

24. جعفر طالب احمد وحنان مجيد علي، السياسات المائية لدول الجوار وانعكاساتها على الأزمة المائية العراقية (دراسة اقتصادية)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 18، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، 2015، ص109.

25. العراق: اتفاقية الجزائر بشأن الحدود مع إيران ما زالت قائمة، وكالة رويترز، يُنظر شبكة المعلومات الدولية:
https://ara.reuters.com/article/newsOne/idARAOLR75236620071227

26. منعم صاحي العمار، اتفاقية الجزائر عام 1975 والشراكة الإستراتيجية بين العراق والولايات المتحدة (قراءة في حتميات التلازم والتغير)، مجلة قضايا سياسية، المجلد 17، العدد 1، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2009، ص13.

بأضرار بيئية في الشط[27].

2. ترى إيران في مشاريعها أهمية اقتصادية وبيئية، ولاسيما أنها تقع في المناطق الجافة، متجاهلةً أضرارها على العراق، خصوصاً في منطقة الاهوار[28]، وازدياد نسبة العواصف الرملية، بسبب جفاف بعض المناطق في أهوار ميسان[29].

3. تحمل العراق كلف أنشاء مشاريع لنقل المياه إلى بعض المناطق الحدودية لري مزارعها، وهو ما يؤدي إلى عرقلة التوسع في استثمار الأراضي الزراعية[30].

أخيراً يمكن القول: إن الأحداث التي تعرض لها العراق بعد احتلاله للكويت عام (1990)، والتراجع الذي أصاب مؤسسات الدولة، وفقدان العراق لوزنه الإقليمي والدولي، فضلاً عن الاحتلال الأمريكي عام (2003)، وما تلاه من أحداث أمنية، استدعت طلب العراق من دول العالم كافة مساعدته على حلها، وما يتطلبه ذلك من عدم أثارة للخلافات، وفتح الملفات الشائكة مع دول الجوار، أسهم في عدم الالتزام باتفاقيات تقاسم مياه الأنهار المشتركة، بل وتحويل مجاريها، ودفع مياه المبازل الإيرانية إلى داخل الأراضي العراقية، وهو ما أدى ويؤدي إلى خروج الأراضي المعتمدة على مياه تلك الأنهار من خط الخدمة الزراعية، فضلاً عن التأثيرات البيئية المتلاحقة التي تعصف بالعراق من جهة حدوده مع إيران بسبب تلك السياسات.

ثالثاً: الأزمة الحالية

تنطلق الأزمة الحالية التي يشهدها نهري دجلة والفرات من عدة أسباب وعوامل سياسية واقتصادية وعسكرية تشهدها العلاقات العراقية المشتركة مع كل من دولتي المنبع (تركيا، إيران)، ويمكن إجمال تلك الاسباب والعوامل بالآتي:

1. **الأسباب السياسية:** تنطلق المحددات السياسية في السياسة المائية التركية والإيرانية تجاه العراق مع مدى توافق الحكومات المتعاقبة بعد عام 2003 مع السياسة الخارجية للبلدين أعلاه، فضلاً عن تطابق السياسة الحكومية العراقية مع مصالح البلدين داخل العراق، إذ تنظر الادارة

27.سلمان شمران عذاب العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص199.
28. محمود أديب فتاح اغا الكاكئي، مصدر سبق ذكره، ص138.
29.عليان محمود عليان، مصدر سبق ذكره، ص116.
30.سليمان عبد الله إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص123.

الايرانية للحكومة الحالية من موقع الشك والريب خصوصاً مع توجهات رئيس الوزراء الحالي مصطفى الكاظمي بفتح وتفعيل افاق العلاقات العراقية مع الدول العربية ودول الجوار ولاسيما المملكة العربية السعودية والجهود المبذولة من الحكومة العراقية لتطوير وانضاج بعض المشاريع الاقتصادية العربية المشتركة ومنها مشروع المشرق الجديد بالاتفاق مع (المملكة الاردنية الهاشمية، جمهورية مصر العربية) وما تحققه هذه المشاريع من فوائد سياسية واقتصادية للعراق تدفعه لتقليل اعتماده على الجمهورية الاسلامية في دعم العملية السياسية وما يتطلبه هذا الدعم من تقديم بعض التنازلات السياسية والاقتصادية من جانب العراق، وإن سياسة رئيس الوزراء الحالي الرامية لتخفيف حدة التوتر بين الولايات المتحدة وحلفاءها في المنطقة من جهة والجمهورية الاسلامية الايرانية من جهة أخرى وتحديداً في موضوع استهداف التواجد الأمريكي في العراق كلها اسباب مباشرة او غير مباشرة قد تندرج في اطار صياغة الجمهورية الاسلامية الايرانية لسياستها المائية تجاه العراق، فقد ربط احد مستشاري المرشد في وقت سابق بين التواجد الاجنبي في العراق ومسألة حل مشكلات الانهار المشتركة بين البلدين، وهذا ما لاحظناه في الازمة الاخيرة حيث قامت ايران بتقليل نسبة المياه المتجهة الى نهر دجلة من روافده التي تنبع من الاراضي الايرانية.

2. **الأسباب الاقتصادية:** ترتبط قضية الاطلاقات المائية من قبل دولتي المنبع باتجاه العراق بجملة من المسائل الاقتصادية ولعل أهمها إيقاف الحكومة العراقية لعمليات استيراد بعض السلع والمواد الغذائية التركية والإيرانية خلال السنتين الماضيتين وما سببه هذا الإيقاف من خسائر للتجار والمزارعين في الدولتين كلتيهما ومحاولة البعثات الدبلوماسية التركية والايرانية لثني الحكومة العراقية عن قراراها هذا، إذ إن الدولتين ولاسيما تركيا ترى أنه لا يجب على العراق أن يزرع أراضيه، بل يجب أن يستورد المنتجات المزروعة في أراضيها، فضلاً عن منتجات الثروة الحيوانية، إذ كانت تركيا تصدر نحو (400) ألف طن من لحوم الدواجن سنوياً، ونحو مليار بيضة إلى العراق بتكلفة تتجاوز (400) مليون دولار، وينطبق الشيء ونفسه على إيران، التي كانت تصدر مجموعة من المحاصيل الزراعية الى العراق، لذلك فقد اعتمدت طهران وأنقرة على تهريب جميع المواد الممنوع استيرادها عبر منافذ إقليم كردستان العراق، الذي لا يلتزم بتعليمات بغداد في هذا الملف.

3. **الاسباب العسكرية:** ما تزال تركيا مستمرة بعملياتها العسكرية داخل الأراضي العراقية لملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني التركي المعارض (PKK) غير عابئة بالاعتراضات العراقية على تلك العمليات، فضلاً عن انشائها للقواعد العسكرية داخل الاراضي العراقية، رغم تأكيد الطرفين في كل مناسبة على ضرورة التنسيق المشترك في الملفات العالقة بين البلدين ومنها ملف الـ (PKK)، الا ان تركيا ترى ان العراق لم يف بالتزاماته بهذا الصدد ولاسيما في ظل تعثر تنفيذ اتفاق اربيل وبغداد بخصوص اتفاق قضاء سنجار الذي يسيطر عليه عناصر حزب العمال، وما زيارة وزير الدفاع التركي لقوات بلاده داخل الاراضي العراقية دون التنسيق مع السلطات العراقية الا دليل على عدم اطمئنان الاتراك لوعود الحكومة العراقية في هذا الجانب.

وليس بعيداً عن ذلك ترى هذه الورقة ان تقليل ايرادات نهر الفرات باتجاه الاراضي العراقية تندرج في اطار رغبة تركيا بدفع العراق لاتخاذ اجراءات اكثر جدية فيما يتعلق بهذا الملف، فضلاً عن صرف انظار الرأي العام الرسمي والشعبي العراقي عن زيارة وزير الدفاع التركي لقواعد بلاده العسكرية داخل العراق وما سببته هذه الزيارة من تحشيد رسمي وشعبي في العراق ضد تركيا، ومنها مواقف بعض النواب المطالبة باتخاذ اجراءات رسمية عراقية ضد تركيا تشمل الجوانب السياسية والاقتصادية.

خاتمة:

تُعد مشكلات المياه بين العراق ودول المنبع من مهددات الامن والسلم الإقليمي والدولي، بما لهذه المسألة من تداعيات وإقتصادية وإجتماعية وسياسية خطيرة، قد تجعل من الأمن الهش في أهم الممرات المائية ومناطق الطاقة العالمية، عرضة لخطر الانزلاق بالنزاعات والصراعات العسكرية، رغم المعاهدات والاتفاقيات العديدة المعقودة بشأن الأنهار الدولية، لدول المنبع باحترام الحقوق التأريخية والمكتسبة لدول المجرى الأوسط، ودول المصب في مياه النهر الدولي، وتأثير المشاريع المائية التي تقيمها دول المنبع على الواقع المائي العراقي، فضلاً عن الأدوار التي تمارسها قوى إقليمية ودولية لا تخدم المصلحة المائية للعراق، ومنها (الدور الإسرائيلي) في تمويل ودعم مشاريع المياه التركية، عن طريق تقديم الخبرات والمعونات المالية لدعم مشروع (جنوب شرق الأناضول GAP)، فضلاً عن الدعم الأوربي لهذا المشروع لنصل إلى مجموعة من الاستنتاجات التي يمكن إيجازها بالاتي:

1. يرتبط الأمن المائي بالاستقرار السياسي للدولة، إذ إن أي تلكؤ في إدارة المياه على المستوى الخارجي، من شأنه أن يعرض هذا الاستقرار للخطر.

2. إن عدم توقيع تركيا على (اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية

لعام 1997)، يتناغم مع رغبتها بعدم التوقيع على أي اتفاق يضمن حصة ثابتة للعراق من مياه نهري دجلة والفرات، فضلاً عن صيانة المجرى المائي وسلامته من التلوث، بما يضمن إمداد العراق بمياه صالحة للإستخدامات كافة.

3. إن عدم تمتع تركيا بموارد الطاقة الطبيعية التي تشكل عصب التنمية في تركيا، جعلها تستخدم ورقة المياه كورقة رابحة للحصول على مكاسب سياسية واقتصادية من دولة المصب (العراق)، الذي يتمتع بموارد طبيعية هائلة (النفط، الغاز)، وهذا ما يتجلى في تصريحات المسؤولين الأتراك الخاصة بضرورة تمرير واردات طاقة مخفضة لتركيا، مقابل السماح بمرور المياه باتجاه العراق.

استناداً لما سبق، يمكن القول إن اتخاذ عدد من الإجراءات على مستوى السياسة الخارجية المرتبطة بمسألة المياه، من شأنه إن يكون جزءاً من إمكانية حل الأزمة بالطرق السلمية بين دول المنبع والمجرى والمصب، ولتحقيق الاستدامة في الموارد المائية العراقية توصي هذه الورقة بالاتي :

1. ضرورة اعتماد دبلوماسية مائية مبنية على استراتيجيات واضحة ومحددة بتوقيتات زمنية معينة، لكل إجراء دبلوماسي يتخذه العراق تجاه دول المنبع، من اجل المحافظة على حقوقه في مياه النهر الدولي وفقا للمرتسم ادناه :

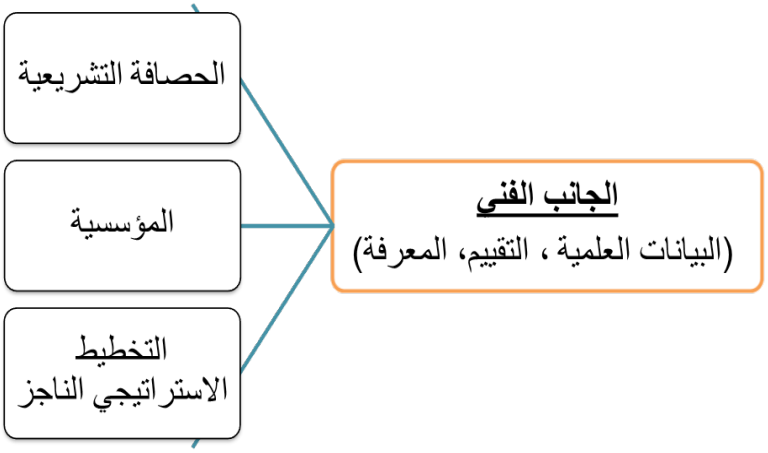

2. العمل على عقد اتفاقية إطار استراتيجي للعلاقات بين العراق وإيران من جانب والعراق وتركيا من جانب آخر وتضمينها المشكلات العالقة بينهما كافة، بما فيها حقوق العراق في مياه الأنهار المشتركة التي جعلت منها المشاريع المائية الإيرانية والتركية ذات مردودات سلبية على العراق.

3. إعطاء امتيازات تفضيلية في أسعار النفط لتركيا، كتلك المعمول بها مع (المملكة الأردنية الهاشمية)، من شأنه أن يجعل تركيا تجلس إلى طاولة الحوار والمفاوضات، بما يسهم بالتوصل لاتفاقات مكتوبة معها تؤمن الاحتياجات المائية العراقية، وفي هذا الجانب يرى الباحث أن عدم تمسك العراق بفكرة الحصة الثابتة من مياه نهري دجلة والفرات، والتحول باتجاه الاتفاق مع تركيا بضرورة أن تكون الإمدادات المائية بإتجاه العراق تكفي لسد حاجات الاستخدامات المختلفة، التي تحدد خلال مدة زمنية متوسطة الى طويلة الأمد وبحسب الكميات المقترحة من العراق، من شأنه أن يسهم في الحفاظ على مستوى كاف من تلك الإمدادات للجيل الحالي والأجيال المستقبلية، فالاتفاق المصري–السوداني لتقاسم مياه النيل، وإن كان يُعد من الاتفاقات الجيدة على مستوى استخدام مياه النهر الدولي، إلا انه ينقل لنا صورة أخرى لاحتياج مصر المتزايد من المياه، والتي لا تستطيع مواكبتها؛ بسبب ثبات حصتها في مياه النيل، وهو ما لا يجب أن يقع فيه العراق، بسبب زيادة الطلب على المياه، نتيجة الزيادة السكانية المتوقعة خلال العقود المقبلة.

4. وأخيراً: ضرورة الاستفادة من الرؤية الدولية في حل الازمات طبقا الى المرتسم الاتي: